مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

النوع الاجتماعي ومؤسسات الدولة العراقية

ولاء علي فرحان

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

النوع الاجتماعي ومؤسسات الدولة العراقية

ولاء علي فرحان *

تقديم:

يُشيرُ مفهوم النوع الاجتماعي إلى العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، إذ يتبادل الرجال والنساء الأدوار في النشاط الاجتماعي، وبمستويات ونسب مختلفة، وَفْق طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يعيشون فيه، ويستفيدون من التنمية بنسب متفاوتة، ويعيشون تجار الفقر بصور مختلفة؛ نتيجة لأدوارهم المختلفة، والقيود الاجتماعية، والاقتصادية المفروضة، ومن ثَمَّ فإنَّ المساواة بين الرجل والمرأة شرط أساسي؛ لتفعيل برامج ومشروعات التنمية، وتعزيز فعاليتها لتحقيق الإنصاف والمساواة.

إنَّ قضية تمكين المرأة من القضايا الأساسية في أجندة الإستراتيجيات لنهوض المجتمع؛ لذا فإنَّ المرأة وَفْقاً للأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نلاحظ أنَّ التشريعات والخطط تكفل للمرأة حقها في التمكين، ولتعريف صندوق (اليونيفيم) «هو العمل الجماعي في المجتمعات المقهورة أو المضطهدة للتخطِّي، أو المواجهة، أو التغلُّب على العقبات، وأوجه التمايز التي تقلِّل من أوضاعهم، أو تسلبهم حقوقهم»، ولكي تصبح المرأة متمكنة فرداً أو جماعةً عليها أن تكون واعية بالطريقة التي تؤثر وبقوة على المجتمع، فتكتسب الثقة بالنفس، والقدرة على التصدِّي والتحدِّي؛ لتكسب المساواة مع الرجل.

تعبِّر فجوة النوع الاجتماعي عن الفروقات بين الجنسين، في المواقف السياسية والفكرية والثقافية والاقتصادية ومن أهمها، الفجوة النوعية التي تتمثل في القوانين واللوائح، والكمية التي تتمثل في الإحصاءات والأرقام حول الفرق بين الذكور والإناث في مختلف المجالات المختلفة، والفجوات غير المرئية التي تتمثَّل في المعتقدات والتصورات والتحيزات التي تحدد المواقف من المرأة، وتؤدي الفجوة النوعية إلى الفجوة كمية[1].

1. تقرير المرأة والرجل 2021، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق، 2021، ص4-2.

* باحثة متدربة في مركز البيان في قضايا الأمن المجتمعي والتنمية المستدامة.

ويأتي الاهتمام بهذا الموضوع لما جاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2030، وفضلاً عن الاتفاقيات الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والعهدين الدوليين لسنة 1948، والعهدين الدوليين لسنة 1966، واتفاقية سيداو لسنة 1979، تحقيقاً لأهم أهداف مبادئ النوع الاجتماعي للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في جميع مرافق مؤسسات ووزارات الدولة العراقية؛ لأنَّ المرأة العراقية العاملة تعاني من فوارق اجتماعية في وجودها داخل المؤسسات، لذا تبحث هذه الورقة التوازن في مواقع العمل بين الجنسين من حيث السلم الوظيفي، ومدى تكافؤ في الفرص بين الجنسين في تسنُّم المناصب القيادية، وكذلك فجوة الادماج بين الجنسين في مؤسسات الدولة العراقية.

أولاً: المشاركة السياسية للمرأة العراقية

تُعدُّ المشاركة السياسية للنساء ظاهرة حضارية وواحدة من القضايا الأساسية التي تعكس البنية الحقيقة للأنظمة السياسية والاجتماعية، وعلى العكس من ذلك فإنَّ ضعف وصول المرأة إلى موقع القرار السياسي المؤثر، وعدم الفاعلية السياسية على صعيد البرلمان والمجالس المحلية والوظائف العليا إلا على نحو محدود، فما هي سوى انعكاس لهشاشة النظام الديمقراطي في الدولة ومن جهة أخرى ضعف القوانين، وموقف السلطات وبنية الوعي الاجتماعي العام، والأيديولوجيا المتجذرة للمجتمع التي تضع العراقيل أمام مشاركة النساء السياسية.

اكتسبت المرأة العراقية حق التصويت في الانتخابات عام 1980، لكن بقيت الفجوة بينها وبين الرجل في مجال التصويت ولم تتراجع، وظلت مساهمتها متدنية في الصور الأكثر فعالية من المشاركة السياسية، وبقيت المساهمة السياسية للنساء أقل حتى بعد عام 2003 وما رافقه من تغيير سياسي[2]، مع الحرية السياسية التي منحها الدستور للجميع بغض النظر عن الجنس، فقد نصت المادة (14) من الدستور على: «أنَّ العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس، أو العرق، أو القومية، أو الأصل، أو اللون، أو الدين، أو المذهب، أو المعتقد، أو الرأي، أو الوضع الاقتصادي، أو المركز الاجتماعي[3]، أمَّا المادَّة (15) من الدستور العراقي فقد نصَّت على أنَّ لكلِّ فردٍ الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وَفْقاً للقانون،

2. تقويم إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق، وزار التخطيط العراقية والتعاون الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، نيويورك، 2009، ص78.
3. المادة (14) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005.

وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة[4]، وكذلك أحكام المادة (16) من الدستور العراقي التي تقول إنَّ تكافؤ الفرص مكفول لجميع العراقيين[5]، وقد نصَّتِ المادة (20) على: (للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتُّع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح)[6]، إلا أنَّ قضية المشاركة السياسية للنساء بقيت مرهونة بعاملين أساسيين، وهما التنشئة الاجتماعية القائمة على أساس العادات والتقاليد والصور النمطية لأدوار النساء داخل المجتمع، والعامل الثاني هو الإرادة السياسية في دعم مشاركة النساء السياسية بصورة فعالة، فواحدة من المآخذ على مشاركة النساء في العملية السياسية هي مشاركة شكلية تخضع إلى إرادة صنَّاع القرار من الرجال.

ثانياً: النوع الاجتماعي في مؤسسات الدولة العراقية

مع عدِّ المرأة هي نصف المجتمع إلا أنَّ مساهمتها في مؤسسات الدولة ضئيلة؛ إذ يلاحظ عدد الرجال أعلى في معظم الوزارات العراقية، وأنَّ أهداف الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان تسعى إلى تحقيق التكافؤ في الفرص بين الجنسين، إذ بلغ عدد الموظفين في وزارات الدولة ومؤسساتها (1921559) موظف، إذ تحظى وزارة (الداخلية والتربية والنفط) على أعلى الأعداد من الرجال الموظفين، وقد بلغ عددهم (536286، 277609، 119496) على التوالي، أمَّا النساء الموظفات فيبلغ عددهم في وزارتي التربية والتعليم العالي (347702، 35325) على التوالي[7]. ويوضِّح الشكل رقم (1) الفوارق بين الجنسين في الوزارات العراقية.

4. المادة (15) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005. للمزيد من التفاصيل ينظر: د. بان حكمت عبدالكريم، الحماية القانونية للنازحين داخلياً جرائم التهجير القسري في العراق، مجلة دراسات قانونية، بيت الحكمة، بغداد، عدد 32، 2012، ص 74.

5. المادة (16) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005. للمزيد ينظر: علياء عبود سالم، اتفاقية سيداو وملاءَمتها للتشريعات العراقية، بغداد، ط1، 2014، ص 34.

6. المادة (20) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005.

7. واقع النوع الاجتماعي في وزارات الدولة ومؤسساتها في العراق، وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، 2018، ص6.

الشكل رقم (1) الفوارق بين الجنسين في الوزارات العراقية

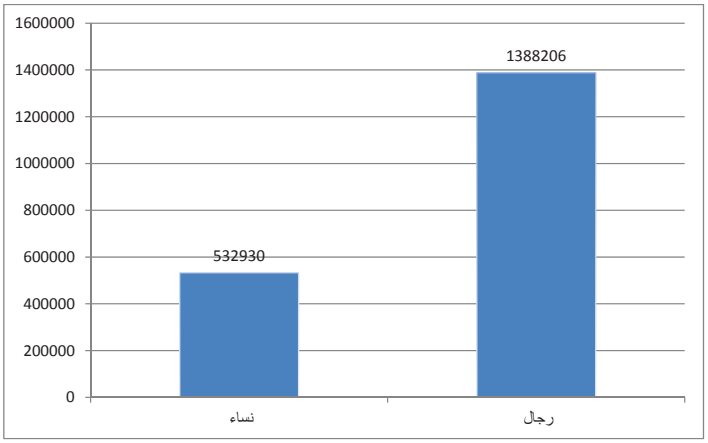

المصدر: واقع النوع الاجتماعي في وزارات الدولة ومؤسساتها في العراق، وزارة التخطيط– الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، 2018، ص9.

إنَّ تحقيق الهدف رقم (5) من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وهو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يواجه صعوبات في تحقيقه، إذ إنَّ إعطاء المرأة المناصب الإدارية العليا يعكس إسهام المرأة في المجتمعات بصورة إيجابية، ولكن ما تزال الفوارق بين الجنسين موجودة بصورة كبيرة بين أعداد الرجال والنساء في تسنُّم المناصب الإدارية العليا، ويعود أحد الأسباب إلى تفشي الفساد الإداري، وهذا بدور يحتاج إلى سياسات وتشريعات؛ لزيادة الوعي المجتمعي في تمكين المرأة وتسلمها المناصب القيادية والإدارية العليا، إذ بلغ عدد الرجال بمنصب مدير عام في الوزارات العراقية (413) رجل، مقابل (42) امرأة، وبلغ عدد معاون مدير عام (570) رجل مقابل (86) امرأة في الوزارات العراقية جميعاً، وأنَّ المؤسسات الأمنية على وجه الخصوص بلغ عدد النساء في درجة مدير ومعاون مدير (صفر) امرأة، أي: لا توجد أي مرأة في مناصب عليا[8]. ويوضّح الشكل رقم (2) توزيع الموظفين في الوزارات وَفْق منصب مدير عام للنساء والرجال لعام 2015. وإنَّ السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي يُعدُّ انعكاساً لتحقيق انخفاض في نسب الفساد الإداري من جهة، ووضع مكانة متقدمة للمرأة في المجتمع من جهة أخرى.

8. واقع النوع الاجتماعي في وزارات ومؤسسات الدولة في العراق، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص15 – 16.

وفيما يخص صنع القرار والتمثيل السياسي للمرأة، إنَّ تمثيل نسبة المرأة في البرلمان العراقي في نظام (الكوتا)، وفي انتخاب المجلس التشريعي ومجالس المحافظات، إذ ظهرت أعلى نسبة (25,2%) لسنة 2018 وأعضاء البرلمان (246) للرجال مقابل (83) للنساء، وإنَّ حصة النساء في الوزارات تسنُّم (6) نساء وزارات بعد عام 2004 إلى وزارتين عام 2016. ونجد أنَّ عدد القضاة في مجلس القضاة الأعلى قد بلغ (1178) للرجال مقابل (47) للنساء[9]، وفي آخر حكومة عراقية وهي حكومة رئيس الوزراء شياع السوداني تسنَّم (2) من النساء الوزارات، وكانت من أهم الوزارات وهي (طيف سامي) وزيرة المالية، و(هيام الياسريّ) وزيرة الاتصالات[10]، لكن بقت فجوة عددية بين الرجال النساء في تسنُّم المناصب في الوزارات العراقية، فهذا هو انعكاس لفجوة تكافؤ الفرص في المناصب ومشاركة المرأة، فضلاً عن انعكاس عدم المساواة بين الجنسين في المجال السياسي على المستوى الوطني والمحلي على مدى إيصال صوت كل من المرأة والرجل في مناقشة السياسات العامة وصياغتها.

9. تقرير المرأة والرجل 2021، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص50.

10. بالأسماء.. حكومة السوداني تنال ثقة مجلس النواب، شفق نيوز، تاريخ النشر 27 تشرين الأول 2022، وعلى الرابط: https://shafaq.com.

الشكل رقم (2) توزيع الموظفين في الوزارات حسب منصب مدير عام للنساء والرجال لعام 2015

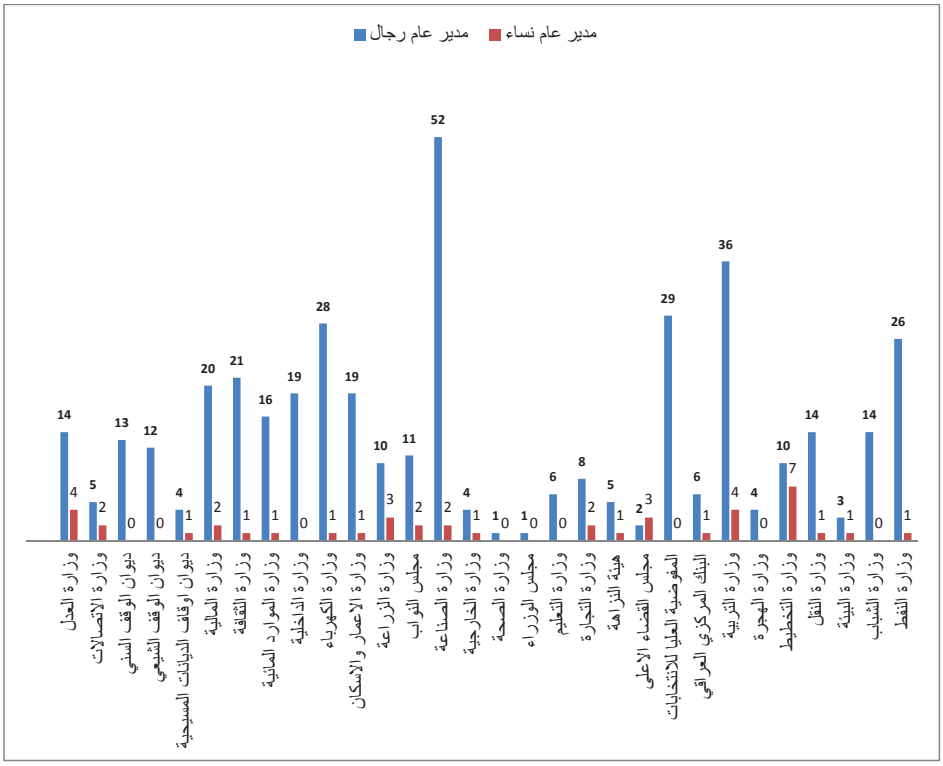

المصدر: واقع النوع الاجتماعي في وزارات ومؤسسات الدولة في العراق، وزارة التخطيط– الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، 2018، ص15.

الخلاصة

تعاني المرأة العراقية من فوارق جندرية في وجودها بمؤسسات الدولة العراقية، إذ أظهرت الأرقام التي عُرِضَت في الورقة البحثية أنَّ الفوارق بين الجنسين في المشاركة السياسية للمرأة وتأثيرها في صنع القرار السياسي ، وصنع السياسات العامة وتنفيذها موجودةٌ، فضلاً عن هذا، توجد فوارق في تسنُّم المرأة المناصب الإدارية العليا، ويتعارض هذا مع أهداف الأمم المتحدة، ونخص بالذكر الهدف رقم (5) المساواة بين الجنسين، الذي يسعى إلى دعم المرأة، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وعليه نتوصل إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات:

تقوم **الاستنتاجات** على مجموعة من النقط الآتية:

1. يعاني واقع المرأة العاملة في العراق من فجوة واضح بين الجنسين، وعلى وَفْق النسب التي عُرِضت، إذ إنَّ أبعاد المرأة عن تسنُّم مناصب قيادية له مردود على تحقيق الهدف رقم (5) للتنمية المستدامة، ويحول دون أعماله.
2. تغييب دور المرأة تماماً في الوزارات الأمنية.
3. إنَّ نسبة تنصيب المرأة في المواقع الإدارية العليا ضئيلة جداً مقارنة بنسب الرجال.
4. تسلُّم المرأة قيادة الوزارات كان ضئيلاً جداً منذ عام 2003 وإلى الآن.

التوصيات:

نقدِّم جملة من التوصيات، وهي على النحو الآتي:

1. يجب تمثيل المرأة في البنى السياسية، وتمثيل مصالحها، وعلى جميع المستويات في الهيئات المعنية.
2. إشراك المرأة في وضع السياسات العامة وتنفيذها.
3. دعم الإستراتيجية الوطنية؛ لتمكين المرأة وتطبيقها على أرض الواقع.
4. منح الرجال والنساء فرصاً متساوية في تسنُّم المناصب العليا، وتركيز العمل على رسم سياسات تحقِّق فرصاً متساوية للجنسين.